

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٥٥ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة
ولأئحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تطوير طريق القاهرة/ السريس وإنشاء طريق
خدمة على جانبي الطريق في المسافة من الطريق الدائري الإقليمي حتى الطريق الدائري
حول القاهرة الكبرى بطول ٣٧ كم .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
في المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها بالذاكرة والرسم التخطيطي الإجمالي
وكشوف الملاك الظاهرين المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٤ ديسمبر سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال منبولى

وزارة النقل

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إعفاء عبء النفع العام على مشروع

تطوير طريق القاهرة - السويس وإنشاء طريق خدمة على جانبي الطريق

في المسافة من الطريق الدائري الإقليمي حتى الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى

في إطار تكليف وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري بالمشاركة في تنفيذ مشروعات المرحلة الثالثة من المشروع القومي للطرق ومن ضمنها مشروع تطوير طريق القاهرة - السويس وإنشاء طريق خدمة على جانبي الطريق في المسافة من الطريق الدائري الإقليمي حتى الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى بطول ٣٧ كم . يتضمن المشروع تطوير الطريق القائم ليصبح ٥ حارات / اتجاه وإنشاء طريق للنقل الثقيل على جانبي الطريق القائم (٢ حارة / اتجاه) .

صدر قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم ٩٩ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٥

بالموافقة على إسناد تنفيذ المشروع المشار إليه بعالیه بالأمر المباشر على النحو التالي :

شركة سامكرت مصر لتنفيذ المسافة من تقاطع الدائري الإقليمي حتى تقاطع الدائري الأوسطي بطول ٢١ كم وتكلفة ٩٦٩, ٢٨٢ مليون جنيه .

شركة وادي النيل للمقاولات والاستثمارات العقارية لتنفيذ المسافة من تقاطع الدائري الأوسطي حتى تقاطع الدائري حول القاهرة الكبرى بطول ١٦ كم بتكلفة ٨٤١٥٠, ٢١٢ مليون جنيه .

تبين أثناء التنفيذ على الطبيعة تعارض المسار مع عدد من المزارع المقامة على الطريق . تم التنسيق مع مديرية المساحة بالقاهرة لحصر تلك المواقع المتعارضة وإعداد كشوف الملاك الظاهرين لها .

مرفق طيه ما يلي :

١ - خريطة مساحية معتمدة توضح مسار الطريق والمسافة الموجود بها مواقع نزع الملكية بمحافظة القاهرة .

٢ - كشف بأسماء الملاك الظاهرين صادر من مديرية المساحة بالقاهرة ومعتمد بخاتم شعار الجمهورية .

وفي ضوء ما تقدم ، نتشرف بأن نرفق مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن الموافقة على إضفاء صفة النفع العام على مشروع تطوير طريق القاهرة - السويس وإنشاء طريق خدمة على جانبي الطريق في المسافة من الطريق الدائري الإقليمي حتى الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى بطول ٣٧ كم في نطاق محافظة القاهرة على النحو الموضح بهاليه .

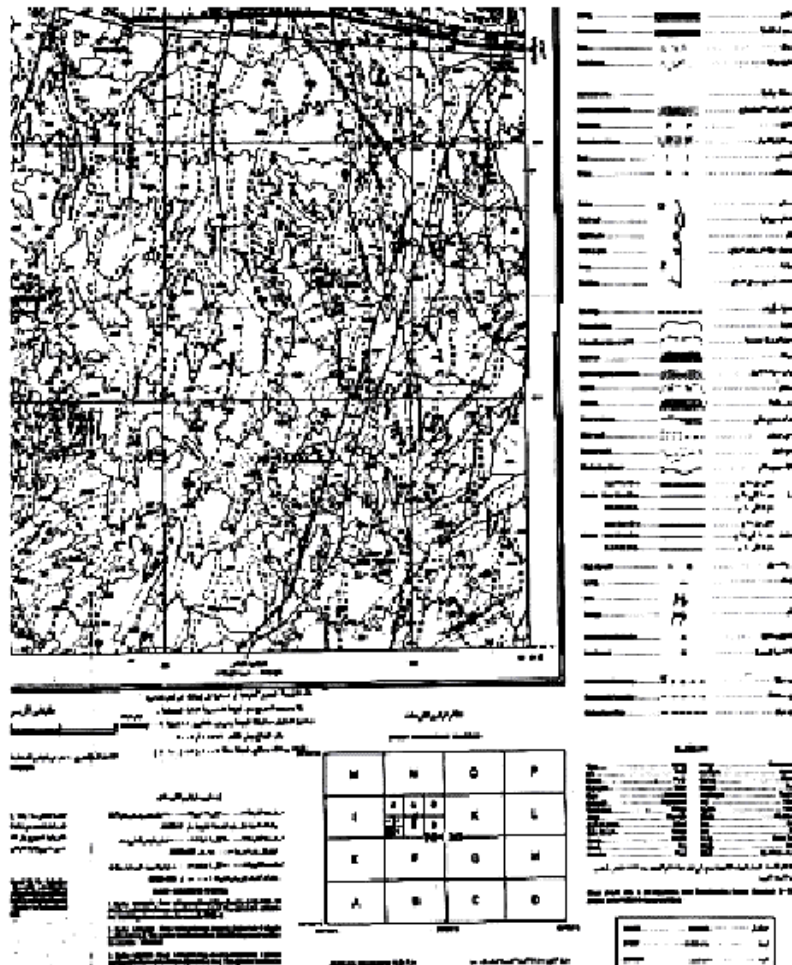
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

وزير النقل

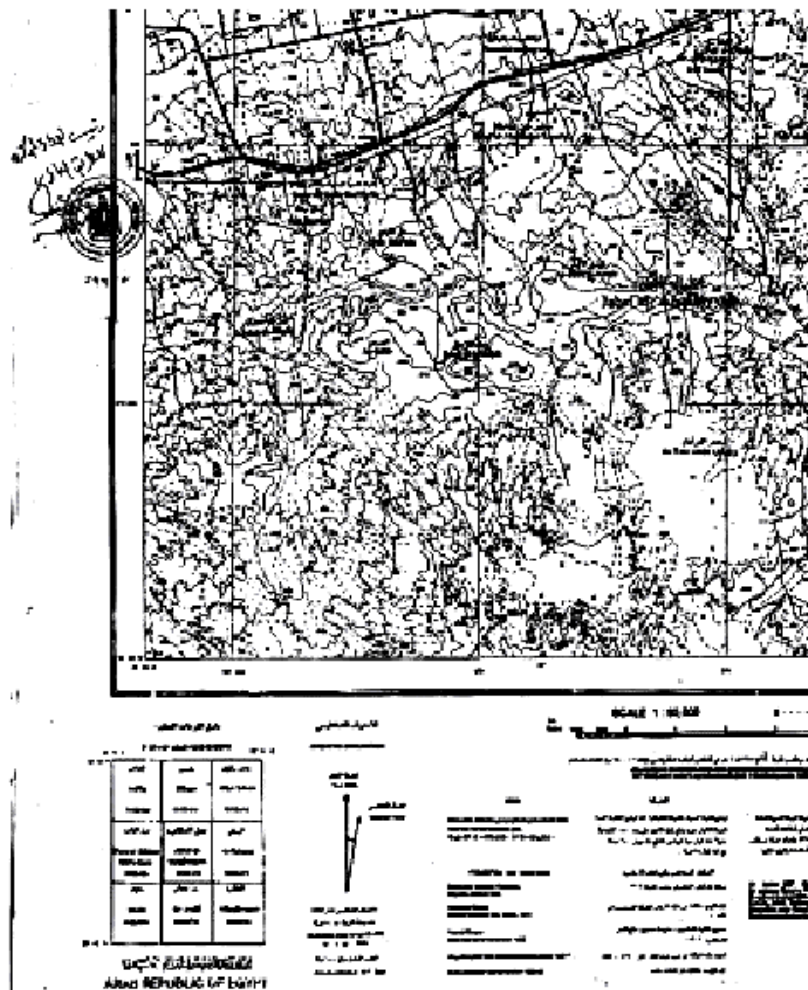
فريق / كامل عبد الهادي الوزير

٧ المجريدة الرسمية - العدد الأول في ٢ يناير سنة ٢٠٢٠





٩ الجريدة الرسمية - العدد الأول في ٢ يناير سنة ٢٠٢٠



مديرية المساحة بالقاهرة
مكتب المشروعات

كشف بأسماء الملاك الظاهرين
تطوير طريق القاهرة السويس وإنشاء طريقي خدمة على جانبي الطريق
من الطريق الدائري وحتى الدائري الأوسطي

رقم القطع	اسم المرحض	اسم الناحية	المسطح بالمترا المربع	أسماء الملاك الظاهرين	ملاحظات
١	١	خارج الزمام بدين أحواض أيسر طريق مصر السويس الصحراوي	النهضة	٢٠٨٩.٩٠	مزرعة تبعد عن دير بطمس بحوالي ٣٠ متر تقريباً
٢	٢	خارج الزمام بدين أحواض أيسر طريق مصر السويس الصحراوي	النهضة	٧٩٨٠.٨٥	مزرعة تبعد عن دير بطمس بحوالي ٢٠٠ متر تقريباً
٣	٣	خارج الزمام بدين أحواض أيسر طريق مصر السويس الصحراوي	النهضة	٩٥٤.٧٥	مزرعة تبعد عن دير بطمس بحوالي ٤٥٠ متر تقريباً
٤	٤	خارج الزمام بدين أحواض أيسر طريق مصر السويس الصحراوي	النهضة	١٨٣١.٠٠	مزرعة تقع بالجهة الغربية لدير بطمس ويفصل بينهما شارع بعرض ١٠ أمتار تقريباً
٥	٥	خارج الزمام بدين أحواض أيسر طريق مصر السويس الصحراوي	النهضة	٦٠.٠٠	مبينة مسجد + مخزن وملاصقة لمزرعة أحمد ومحمد جاد الله

تم عمل هذا الكشف بناءً على المعاينة التي تمت بالطبيعة بإرشاد مندوبي الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري واستشاري المشروع .

ويعد رصد العلامات التي وضعت بالطبيعة بإرشادهم وإسقاطها على المراجع المساحية وبدون بحث ملكية أو التعرض لها وبدون مسئولية على العاملين بمديرية المساحة بالقاهرة ولا يعتبر ذلك سنداً للملكية .

يعتصم

مدير عام مديرية المساحة بالقاهرة

مهندس / إسلام الديب